مخاطر شحة المياه في العراق

أ.م.د. حامد عبيد حداد

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

يواجه العراق اليوم اخطاراً حقيقية كونه يعتمدعلى مياه مصادرها بالكامل تقع خارج حدوده . فالعراق يعتمد في حاجاته الى المياه على نهري دجلة والفرات ، وهذان النهران شكلاً اهمية كبرى في تاريخه والذي سمي ببلاد ما بين النهرين ، وبلاد الرافدين . ولما كانت مصادر ومنابع هذين النهرين تقع خارج حدود العراق الاقليمية فهذا يعني عدم استطاعته التحكم بمنابعهما ومصادرهما وبالمشاريع المقامة عليهما خارج حدوده .

وتنحصر مشكلة مياه نهر الفرات في طريقة توزيع المياه غير العادلة بين كل من تركيا وسوريا والعراق ، فالعراق يستغل في الوقت الحاضر ٣٣,٤ % من مياه هذا النهر أي مايعادل ٨,٦ مليار م^{3}، على الرغم من ان النهر الذي يبلغ طوله ٢٣٣٠ كم يجري اطول مسافة في اراضي العراق وهي ١٢١٣ كم مقابل ٤٤٢ كم في الاراضي التركية و ٦٧٥ كم في الاراضي السورية . كما ان مساحة حوضه في العراق هي الاكبر (٤٦,٣ % من مساحة الحوض الكلية البالغة ٤٤٤ كم^{2}) ، وتبلغ حاجة العراق وحقه المشروع من مياه الفرات ١٣ مليار م^{3} تمثل ٣٨% من مجمل موارد العراق المائية .

علماً بأن العراق تاريخياً كان يصله من نهر الفرات مايقارب ٣٠ مليار م^{3} في السنة من المياه ومن نهر دجلة ما يقارب ٢٠ مليار م^{3} ، يضاف الى ذلك مياه الروافد التي تصب في نهر دجلة داخل العراق كالزاب الكبير والصغير ونهر ديالى لتصل حصة نهر دجلة من المياه الى ٤٠ مليار م^{3} ، لكن خلال الخمس والعشرين سنة الاخيرة قلت هذه الكميات بشكل كبير وبالاخص في نهر الفرات الذي انخفض منسوبه الى اكثر من ٦٠% ، اذ وصل الى ٩ مليارات م^{3} فقط .

جدير بالذكر ان موارد العراق المائية عام ١٩٩٠ كانت بحدود ٤٢,٥٦ مليار م^{3} وعدد سكانه ١٩ مليون نسمة ومع تزايد عدد السكان الى ٢٦ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ فان الموارد المائية عجزت عن تلبية احتياجات ذلك العام والبالغة نحو ٤٧,٤٤ مليار م^{3} ، وكذلك سيكون الحال عام ٢٠٢٥ حيث سيبلغ الاحتياج المائي للعراق حوالي ٥٧,٨٤ مليار م^{3} وعدد سكانه ٤٨ مليون نسمة ، بما يعني وجود عجز في المياه الواردة الى العراق ستبلغ ١٥,٢٧ مليار م^{3} في عام ٢٠٢٥ في حال استكمال المشاريع التركية لاستثمار مياه النهرين من دون التوصل لاتفاقية تحدد قسمة عادلة لتلك المياه .

وبهذا فان العراق بدأ ينتقل من حالة الاستقرار المائي الى حالة العجز المائي المستقبلي ، وذلك بسبب مخاطر المشاريع التركية وتأثيرها في نقص كمية المياه الواردة الى العراق فضلاً عن تردي نوعيتها. ان هذا الوضع يتطلب من الجهات ذات العلاقة القيام بحث تركيا على ضرورة التوصل الى ابرام اتفاقيات ملزمة بضمان الأمم المتحدة لتقسيم الموارد المائية المشتركة بينها وبين الدول المتشاطئة معها

نشر في الموقع الالكتروني بتاريخ ٢٨ /٢٠١٤/١٢

قسمة عادلة ، وذلك بالرجوع الى معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ والمعاهدات والبروتوكولات الاخرى مثل : معاهدة باريس عام ١٩٢٠ ، والمعاهدة العراقية – التركية عام ١٩٤٦ .

لقد ادت مشكلة انخفاض الوارد السنوي لمياه نهري دجلة والفرات الى شحة المياه التي كانت لها نتائج كارثية على العراق تتضح معالمها فيما يأتي :

١. رداءة نوعية المياه
٢. هلاك المحاصيل الزراعية
٣. تراجع في اعداد الثروة الحيوانية
٤. هجرة السكان باتجاه التجمعات السكانية
٥. ازدياد مساحات التصحر والكثبان الرملية
٦. تكرار العواصف الرملية
٧. زيادة معدلات التلوث التي تؤثر في نوعية المياه وفي البيئة
٨. تفشي الامراض والاوبئة
٩. توقف منظومة الطاقة الكهربائية في سد الموصل وسامراء ما يؤثر على النشاط الصناعي والبنى التحتية كمحطات تصفية المياه ومصافي النفط .
١٠. مشاكل الصرف الصحي للشبكات الواقعة على ضفتي دجلة والفرات والتي ستؤدي الى تلوث نوعية المياه .
١١. انخفاض مناسيب الخزانات في بحيرة الثرثار والحبانية .
١٢. عودة الاهوار للجفاف تدريجياً اذ لم تتوفر لها كميات كبيرة من المياه ، وهذه الحالة لها انعكاسات خطيرة على البيئة والسكان والثروة الحيوانية .
١٣. ستؤدي زيادة الملوحة في شط العرب الناجمة عن انخفاض المياه الى هلاك سلالات كثيرة من الاسماك التي تقوم بالتكاثر في بيئة منخفضة الملوحة قبل هجرتها نحو مياه الخليج العربي .

مما تقدم يمكن القول ان تراجع الواردات المائية لنهري دجلة والفرات الى ٣٥% عن معدلاتها المعروفة يشكل خطراً كبيراً على العراق ، وستزداد هذه النسبة بشكل اكبر اذا ماشيدت تركيا المزيد من السدود ضمن مشاريعها المائية .